موقف المرجعية الدينية في النجف الأشرف من ترشيح فيصل بن الحسين ملكا على العراق وتتويجه عام 1921

أ.م. د حسين عبد الواحد بدر الزبيدي
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ
husseinbder_200.edbs@uomustansiriah.edu.iq
07721454795

المقدمة:-

تُعد المرجعية الدينية في النجف الأشرف من المؤسسات الدينية العريقة في البلدان الأسلامية ،اذ يرجع تاريخها الى القرن الخامس الهجري ، وتميزت بميزات قل نظيرها ، من قبيل الإستقلالية المالية والإدارية عن الحكومات والأنظمة الحاكمة ، بحكم كونها تتلقى الأموال الشرعية من أتباعها ،وتأثيرها الديني والإجتماعي على أتباعها سواء اكان ذلك داخل العراق او خارجه . بحكم كونها إمتداد لعقيدة الأمامة _ أن جاز التعبير _ احدى إصول الدين عند المسلمين الشيعة الاثنا عشرية ، وبالتالي ثقلها الإجتماعي وما له من أثار سياسية لا يمكن تجنبه عند الحديث عن تاريخ العراق المعاصر ، لا سيما إن كان الحديث عن الأحداث والتطورات السياسية قبيل تأسيس الدولة العراقية عام 1921 والسنوات التي شهدت ترسيخ مؤسساتها .. وعليه إن موقف المرجعية الدينية من ترشيح ملك للعراق وتتويجه ، يمثل أهمية بالغة للبحث التاريخي ، هذا أن علمنا ما للمرجعية الدينية في النجف الأشرف من دور مهم في قيادة الحركة الوطنية المعارضة للإحتلال البريطاني للعراق ، الأمر الذي يجعلنا نفترض أن محمور المعارضة للمشروع البريطاني في العراق والذي تغير بعد ثورة العشرين من حكم بريطاني عسكري مباشر الى تأسيس دولة بنظام ملكي يخضع للنفوذ البريطاني التام ، هي المرجعية الدينية وعدم تغيير موقفها المبدئي من السيطرة البريطانية على العراق بأي شكلاً كان ، لكن تلك المبدئية التي وصلت الى درجة المثالية كانت لا تنسجم مع واقع سياسي وعسكري فرضه سيطرة دولة عظمى آنذاك على العراق ، تمكنت من إستغلال التباين في المواقف بين شرائح المجتمع المتعددة ،وهو ما أدركته المرجعية متأخراً ولكنها رغم ذلك لم تغيير من مواقفها المبدئية ، بوصفها جهة دينية عريقة لها ثوابتها . قُسم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة بأهم الإستنتاجات .

درس المبحث الأول موقف المرجعية من ترشيح ملك على العراق من الأسرة الشريفية التي كانت تحكم الحجاز ، وأوضح المبحث أن المرجعية الدينية كانت مرحبة بتأسيس دولة ملكية في العراق يرأسها احد أنجال الشريف حسين ملك الحجاز، لا سيما فيصل بن الحسين، لكن موقفها تغيير بعد أن تأكد لها أن فيصل سيكون ملكاً عراقيا تحت سلطة الانتداب . اما المبحث الثاني ، فتطرق الى مرشحي العرش وكيفية أختيار فيصل بن الحسين ملكاً على العراق من قبل السلطات البريطانية والأسباب التي دفعتها لذلك الأختيار. بينما عالج المبحث الثالث موقف المرجعية الدينية من تتويج فيصل والأسباب التي منعتها من اصدار أي موقف معارض لذلك التتويج ، على الرغم من عدم ترحيبها بتتويج أي ملك في ظل الانتداب الذي عدته إستعمار بثوب جديد يجب التخلص منه ، إنسجاماً مع مواقفها المبدئية من الإحتلال البريطاني للعراق.

المبحث الأول : موقف المرجعية الدينية من ترشيح أحد أبناء الشريف حسين ملكاً على العراق :-

على الرغم من أخفاق ثورة العشرين عسكرياً ، الا أن ذلك لم يثنِ السيد ابو الحسن الأصفهاني[1] والشيخ محمد حسين النائني [2] ،اللذان تقاسما المرجعية العليا بعد وفاة شيخ الشريعة الأصفهاني في الثامن عشر من كانون الأول 1920 ، عن حث العشائر على الإستمرار في مقاومة الإنتداب البريطاني ومشاريعه [3] وهو مؤشر على ان فشل الثورة عسكرياً وبالرغم من مرارته لم يحطم إرادة هذه المؤسسة، مما دفع الحكومة البريطانية إلى التعجيل في الخطوة التالية، القاضية بتنصيب حاكم دائم (ملك) على العراق، مقبول عند العراقيين ويرضى بالانتداب ، لاسيما أن وضع الحكومة البريطانية لايسمح لها بمواجهة تداعيات ثورة جديدة في العراق، في ظل تزايد إنتقادات الشارع البريطاني واحزاب المعارضة البريطانية للسياسة البريطانية في الشرق الاوسط ، والتي وصلت إلى المطالبة بسحب الجيش البريطاني من العراق [4]. وبالطبع كانت للأضرار الجسيمة التي لحقت بالاقتصاد البريطاني خلال وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، نتيجة لكلفة الحرب واستحقاقات ديون بريطانيا الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية أثرها في ذلك، المفارقة التاريخية إن رغبة الزعامات العراقية وفي مقدمتها المرجعية الدينية في النجف، في تولي احد أنجال الشريف الحسين بن علي عرش العراق، المثبتة في المضابط المقدمة إلى الإدارة المدنية أبان استفتاء ولسن (1918-1919) ، فضلاً عن رسائلهم المرسلة إلى الحجاز، قد نبهت بعض الساسة البريطانيين إلى اهمية هذا الإختيار في معالجة المعادلة الصعبة التي يتوجب عليهم حلها وهي حاكم مقبول يرضى بالانتداب .

وبطرد فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا فيصل بن الحسين من عرشه بعد هزيمة جيشه في معركة ميسلون 24 تموز 1920، أضحى فيصل الخيار المفضل للجانبين، على الرغم من إختلاف غايتهما، فبعد أن نادى العراقيون المتواجدين في سوريا في مؤتمرهم الذي عقدوه في دمشق، في الثامن من آذار 1920، بالأمير عبد الله بن الحسين ملكاً على العراق [5]، وحذا حذوهم النجفيون في إجتماعهم الذي عقدوه في جامع الهندي في العاشر من حزيران 1920برعاية المرجعيات الدينية [6] ، عادت العديد من الزعامات العراقية واختارت فيصل، إذ بايعه المجلس الحربي الأعلى للثورة في العاشر من تشرين الثاني 1920 [7]، مما يبين إن المرجع الاعلى شيخ الشريعة الأصفهاني [8]والذي أيد في وقت سابق مبادرة الميرزا الشيرازي بشأن إرسال الشريف الحسين لاحد ابنائه ليتولى عرش العراق، مؤيداً لهذا القرار بوصفه رئيس الهيئة العلمية لثورة العشرين التي يخضع لها المجلس الحربي للثورة ، الأمر الذي يفسر سرعة مبايعته من قبل بعض قادة الثورة اللاجئين في الحجاز بعد إخفاق الثورة وملاحقة البريطانيين لهم [9]، فضلاً عن مبايعة عدد من وجهاء بغداد له[10].

لم ياتِ ذلك التغيير من فراغ ، فالأمير عبد الله – وبحسب ماذكره في مذكراته – لم يتصل بالعراقيين وهم كذلك بعد مبايعته في دمشق [11]، يضاف إلى ذلك صدى موقف فيصل الصلب من الانتداب الفرنسي والذي كلفه عرشه في نفوس العراقيين، فضلاً عن قدراته القيادية التي خبرت ايام قيادته الجيش العربي في الشام، وترأسه الوفد العربي للدفاع عن القضايا العربية في مؤتمر الصلح في باريس 1919، نيابة عن والده ؛ مما أوحى للعراقيين وغيرهم إن والده يثق بإمكانياته السياسية ومشاعره القومية، اما الحكومة البريطانية فمن غير المستبعد ان لايكون ما جرى لفيصل في سوريا سبباً مهماً لتفضيله عن غيره ، لان هاجس الأقصاء سيجعله أكثر تحفظاً في الأقدام على تحديها، فضلاً عن كونه يمثل من الناحية الدينية الشخص الذي تلتقي عنده الطائفتين الاسلاميتين في العراق، بوصفه سنياً معتدلاً يرجع نسبه الى الرسول محمد (ص).

طلب وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزن من ولسن بصفته نائب الحاكم العام في العراق ، في الحادي والثلاثين من تموز1920 ، أن يبدي إهتماماً اولياً بفكرة منح فيصل عرش العراق، وقد اراح جواب ويلسون ، كيرزن كثيراً وأبرز ما جاء فيه :" ... أن خبرتنا في الأشهر الماضية في بغداد تجعل من الواضح عدم وجود مرشح محلي يستطيع أن ينجح في الحصول على تأييد محلي كافٍ يمكنه من الفوز، إن فيصل هو الوحيد بين الملوك العرب الذي لديه فكرة عن الصعوبات العملية في إدارة حكومة متمدنة على أُسس عربية وهو يدرك أن المعونة الخارجية جوهرية لدوام حكومة عربية، ويدرك خطر الإعتماد على جيش عربي [تذكير بمسألة طرده من سوريا] فاذا عرضنا عليه امارة العراق فأننا سنعيد أعتبارنا في أعين العالم العربي ... " [12].
ويعكس رد ولسن الموضوعي – نوعاً ما – تغييراً جذرياً في آرائه بشأن مستقبل العراق، الذي طالما سعى لابقائه تحت الحكم البريطاني المباشر – وبالطبع – كان لإندلاع ثورة العشرين وضراوتها أثرها البالغ في ذلك. بعد تأييد برسي كوكس المندوب السامي البريطاني وسكرتيرته المس بيل لترشحه ، فاتحت الحكومة البريطانية في الثامن من كانون الثاني 1921 فيصل، عارضةً عليه عرش العراق وفقاً لشروطها وهي: إقراره بالوصاية البريطانية على العراق، وعدم التعرض للانتداب الفرنسي في سوريا، فضلاً عن قبول العراقيين به [13]. وقد رفض فيصل العرض، ما لم يتم التغلب على بعض الصعوبات وأبرزها موافقة والده واخيه، وأقترح أن تبادر الحكومة البريطانية إلى ترشيحه حتى لايظهر بمظهر الساعي لعرش العراق أمامهم وأجرى معاهدة تحالفية بين العراق وبريطانيا بعد تسنمه العرش [14] ؛ويذكر عبد الرزاق الحسني انه سمع شخصياً من عبد الله أتهامه لاخيه بأغتصاب عرش العراق، بالرغم من تنازله عنه، وترضيته بعرش شرق الاردن (الاردن حالياً) [15] .
مطالب فيصل الداعية إلى تذليل العقبات الشخصية والسياسية التي تعتري قبوله عرش العراق، وجدية الحكومة البريطانية في تحقيقها، تواءمت ورغبة ونستون تشرشل (Wnston Churchill) [16] وزير المستعمرات، الذي إنيطت بوزارته منذ الحادي والثلاثون من كانون الأول 1920، شؤون الشرقين الادنى والاوسط ، في إعادة رسم السياسة البريطانية في هاتين المنطقتين [17]، بما يؤدي إلى خفض النفقات المالية، وضمان إستقرار الوجود البريطاني فيهما [18]. لذا أرتأى عقد مؤتمر في القاهرة يضم ممثلي الإدارات البريطانية المعنية لمعالجة تلك القضايا.

المبحث الثاني : مؤتمر القاهرة وترشيح فيصل بن الحسين ملكاً :-

عُقد مؤتمر القاهرة بين المدة (12-24 اذار 1921) بحضور تشرشل، ومثل العراق فيه اربعة بريطانيين في مقدمتهم المندوب السامي برسي كوكس واثنان من الحكومة المؤقتة هما جعفر العسكري (وزير الدفاع) وساسون حزقيل (وزير المالية) وكانت المسائل التي ناقشتها اللجنتان العسكرية والسياسية المنبثقتان عن المؤتمر والتي تخص العراق هي [19]:
اولاً: النظر في إجراء ما يلزم لتقليل المبالغ التي كانت تنفقها الحكومة البريطانية في العراق.
ثانياً: النظر في المؤهلات المتوفرة في كل من الذوات الذين يمكن ترشيحهم لعرش العراق.
ثالثاً: النظر في الشكل الذي سيكون عليه وضع الحكومة العراقية الجديدة بالنسبة إلى الاكراد والمناطق الكردية.
رابعاً: النظر في نوع وكيفية تكوين جيش للدفاع عن المملكة العراقية الجديدة.
إستعرضت اللجنة السياسية اسماء المرشحين لتولي عرش العراق، وفي مقدمتهم فيصل . وباستثناء المرشحان العراقيان عبد الرحمن النقيب وطالب النقيب، فضلاً عن الشيخ خزعل [20] لم يروج باقي المرشحين لانفسهم في العراق ، ناهيك عن ان بعضهم قد يكون تفاجأ بطرح اسمه، وعلى

الأرجح إن المسالة قد حسمت في دوائر صنع القرار البريطانية وإن المؤتمر كان ليهام الراي العام البريطاني والخارجي بأن ترشيح ملك العراق جرى في ظل مداولات ومؤتمر علني

فالنقيبين كانا قد طلبا من الشاعر المعروف عبد الغني معروف الرصافي – بعد تردد ترشيح فيصل – إصدار صحيفة تروج لفكرة العراق للعراقيين، كفكرة معارضة للإتجاه الشريفي الهاشمي؛ ويشير الرصافي إلى إن أجتماعات عدة عقدت لهذا الغرض، كان طالب النقيب خلالها الأكثر إندفاعاً، لكن المبلغ الذي طلبه لإصدارها والبالغ مائة الف ليرة عثمانية كانت كفيلة لتخليهما عن الفكرة ، [21] ولجوء الرجلين لفكرة تقدمية تتعارض وعلاقتهما الوثيقة ببريطانيا، ليس بجديد في تاريخهما السياسي، فعبد الرحمن النقيب كان قد أسس " حزب المشورة " ذات التوجه القومي ، رداً على تهميشه من الإتحاديين، بعد محاولتهم إستبدال القوى المحلية التقليدية والتي عدّوها ببروقراطية عثمانية قديمة تعيق سياستهم الجديدة بأخرى شبه علمانية [22]. والآخر قد أسس عام 1913 في البصرة " جمعية البصرة الإصلاحية " [23]، والتي نادت بوالي عربي يحكم البصرة، في محاولة للضغط على الإتحاديين من جهة، ومن جهة آخرى تعزيز مكانته عند أهل البصرة .

وبين عبد الرحمن النقيب للمس بيل صرحة إعتراضه الشديد على تنصيب فيصل ملكاً على العراق، ملمحاً إلى ضرورة تنصيب عراقي، إذ قال لها :" إني من أقارب الشريف ، وأنحدر من السلالة نفسها، وأشاركه في مذهبه الديني، ولذا فاني ارجو أن تفهموا بأني لست مدفوعاً بدافع الإختلاف في الدم او العقيدة عندما أقول لكم بأني سوف لا أوافق ولن أوافق على تعيين الشريف او احد أنجاله اميراً على العراق ،إذ إن الحجاز غير العراق وليس هنالك علاقة بينهما غير علاقة العقيدة ... " [24].بينما قام طالب النقيب في آذار 1921 بجولة شملت بعض مدن جنوب ووسط العراق ومنها النجف، للترويج لنفسه، لكنه لم يحقق ما كان يبغيه، فالمرجعية الدينية وكذلك وجهاء النجف لم يعيروه إهتماماً [25]، لسببين : كونه جزء من المشروع البريطاني حين ترأس وزارة الداخلية في ظل الإنتداب، ولإن مسألة عرش العراق قد حسمت لصالح الأسرة الشريفية.

إستبعد المؤتمرون المرشحين العراقيين، ومهما كانت مسوغاتهم موضوعية، من قبيل إن رئيس الوزراء العراقي كبير في السن ولا يوجد له وريث لائق ، وكون طالب النقيب شخصية قاسية، ولا يملك شعبية تؤهله لحكم العراق، فضلاً عن إن طموحه السياسي الكبير قد يتعارض مستقبلاً ومصلحة بريطانيا [26]؛ ليس من الصعب التكهن بإن بريطانيا الدولة الإستعمارية ، لم تكن لتحبذ شخصية عراقية وان قبلت بالإنتداب، لخشيتها من حدوث إصطفاف شعبي معها في المستقبل، سيضر بالمصالح البريطانية. اما الشيخ خزعل فقد أجمع المؤتمرون على انه لايملك شعبية في العراق، عدا بعض المناطق في جنوبه [27]. ويبدو إن ما ذهبوا اليه كان صحيحاً، فعلى الرغم من إن الشيخ عبد الكريم الجزائري كان يؤيد ترشيحه لكون خزعل من مقلديه، ولاسباب أخرى أوردها في رسالة بعثها للأخير، جاء فيها: " إني أعجب كل العجب منك مع علمي بمعرفتك وعقلك، تجنبك في هذه المدة من أمور العراقيين،مع إنك تربطك بهم رابطة المذهب والوطن واللسان ... بعد أن شاع إن الدولة البريطانية قد أعطت الحرية للعراقيين بأنتخاب من يشاؤن لأمورهم العامة "[28]، الا أن المرجعيات الكبيرة في النجف عدته من الموالين لبريطانيا منذ زمن مبكر، حينما رفض الأمتثال لفتاوي الجهاد في ثورة العشرين. والواقع أن المرجعية الدينية قد تعاطت مع هذا الترشيح بواقع تعاملها المبدئي وليس البعد السياسي والمذهبي . وبعد أستعراض اسماء المرشحين الاخرين، لم يكن مستغرباً أن يعتري وجوه الحاضرين الإرتياح عند عرض أسم فيصل، وأن يكيل تشرشل له المديح بقوله :" أن

فيصل من بيت رفيع ، وهو إبن الملك حسين شريف مكة الذي وطد نفوذه بين عامة العرب، وثبت شخصيته بين رجال الدين فهو خليق أن ينال تشجيع الحكومة البريطانية، اذا أنتخبه العراقيون " [29].

المبحث الثالث : موقف المرجعية الدينية في النجف الأشرف من تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق عام 1921؛-

بعد أن مهد البريطانيون لمجيء فيصل إلى العراق [30]، واعلنوا رسمياً مقررات مؤتمر القاهرة في الرابع عشر من حزيران، أعلن السيد ابو الحسن الأصفهاني والشيخ محمد حسين النائني عن معارضتهما لهذا الترشيح او أي مرشح آخر في ظل الانتداب، وكان لهذا الموقف صداً في الفرات الاوسط، إذ لم يلقى فيصل الترحيب المتوقع في كربلاء والنجف والناصرية، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المسؤولون المحليون في تحشيد الأهالي لإستقباله بالشكل المناسب واللائق به ، لذا كان الإستقبال الجماهيري ضعيفاً [31] . وعلى عكس من ذلك أوردت صحيفة " العراق " الرسمية تقارير مغايرة عن ما جرى في الفرات الاوسط [32] . يبدو إن ذلك كان جزءاً من مساعي المندوب السامي برسي كوكس للتقليل من أثر ما جرى على شعبية فيصل.

ان موقف المؤسسة الدينية من ترشيح فيصل ، دفع بعض الباحثين [33] للتشكيك بنواياها والقول بأن المسألة تتعلق برغبة علماء الدين الشيعة في اقامة دولة دينية شيعية في العراق.

ويبدو إن ذلك الرأي نابع من النظرة التقليدية تجاه المؤسسة الدينية في النجف وعلماء الدين الشيعة عامة، والتي تصورها معارضة من جهة، ومن جهة اخرى تنامي دورها السياسي منذ اواخر القرن التاسع عشر، إن إقامة دولة شيعية كان يتطلب التعاطي المرن والمهادن مع التطورات السياسية التي شهدها العراق، وهذا لم يحدث سواء في حركة الجهاد او مرحلة الحكم البريطاني المباشر، فضلاً عن ان الخلفية الفقهية للمرجعيات الدينية التي عارضت الترشيح لم تكن قائمة على مبدأ ولاية الفقيه العامة، لذا فهي لم تدعو إلى اقامة دولة الولي الفقيه، فضلاً عن رفضها ترشيح شيخ المحمرة شيعي المذهب . لا يعني ما سبق إن الدور السياسي الذي أضطلعت به المرجعية الدينية منذ العام 1914 تحديداً، لم يشجعها على تعزيز موقعها السياسي، بما يتناسب ومكانتها الدينية والإجتماعية وتطلعات المجتمع العراقي لتعزيز مكانتها ودورها في تحقيق اهدافها . وعلى الارجح إن عدم ثقة المرجعية الدينية بالسياسة البريطانية في العراق، بما فيها مقررات مؤتمر القاهرة ، بوصفه مؤتمراً إستعمارياً وضع الأطر الاساسية للمشروع البريطاني الجديد في العراق ، دفعها لعد كل ما ترشح عنه جزءاً من ذلك المشروع. ويتبادر إلى الأذهان تساؤل ، لماذا لم تلجأ المؤسسة الدينية في النجف إلى اصدار فتوى تحرم انتخاب فيصل؟ على الأرجح ان الإجابة لا تخرج عن أمرين هما:

اولاً: إقدام الشيخ محمد مهدي الخالصي [34] احد كبار مراجع التقليد في الكاظمية في الثاني عشر من تموز على مبايعة فيصل، حينما زاره الأخير في مدرسته الدينية ، على ان يسير بالحكم بسيرة عادلة، وأن يكون الحكم دستورياً نيابياً، ولا يُقيد العراق باي قوة اجنبية [35] . واقدامه في اليوم التالي على اصدار فتوى تؤكد بيعته، ونجد من المفيد ذكرها إذ جاء فيها :"... الحمد لله الذي نشر لواء الحق على رؤوس الخلق فأيدهم بالنصر برئاسة من حاز الشرف والفخر، الملك المطاع الواجب له علينا الاتباع ، الملك المبجل عظمة ملكنا فيصل الأول دامت شوكته، نجل جلالة الملك حسين الأول دامت دولته، فاحكموا بيعته، وابرموا طاعته واهتفوا بأسمه من عين لحكمه، ونحن ممن اقتفينا الاثر، وبايعه في السر والجهر، على ان يكون ملكاً على العراق، مقيداً بمجلس نيابي، منقطعاً عن سلطة الغير، مستقلاً معه بالامر والنهي، ولله الامر " [36].

وبرر الخالصي لنجله سبب إصداره هذه الفتوى، حينما ذكره إن فيصل متحالف مع البريطانيين قائلاً: " اتحسب انك تعلم ما لم اعلمه انا، ان فيصلاً فوق ما ذكرت ولكني خشيت إن يبايعه الناس بيعة مجملة، ولا قوة لنا على طرده فيذهب حق العراقيين، بامضائهم صك العبودية جهلاً ولو باسم فيصل، فأردت إن أُعلم الناس كيف يبايعون ليبقى حق العراق محفوظاً متى طالب العراقيون به " [37].

يبدو انه لم يكن يرغب بأن يظهر كعقبة في سبيل قيام دولة في العراق، لعدم وجود مرشح آخر لائق وقتئذ ، بيد ان ما يؤخذ عليه، فتواه التي منحت ترشيح فيصل بعداً دينياً ، وإستغلتها السلطات البريطانية للترويج لفيصل من خلال نشرها في الصحف، وفي منشور خاص وزع بكثافة ، أسهم في إقناع الكثير من المترددين على انتخابه [38] ؛ في الوقت الذي كان على الخالصي الاكتفاء ببيعة يوم الثاني عشر، والتي ستحقق – بكل الاحوال – ما يبغيه . وبلا شك قد أضر موقف الخالصي بموقف المرجعية العليا في النجف، ذلك إنها حديثة العهد بها، ولم تترسخ عند الشيعة بعد.

ثانياً: مبايعة فيصل من قادة الثورة اللاجئين في الحجاز، ومرافقة بعضهم له حين قدومه الى العراق وفي مقدمتهم السيد محمد الصدر والشيخ عبد الواحد الحاج سكر، أذ اصدر الصدر مذكرة بيعة ترشحه ملكاً لدولة عراقية مستقلة دستورية [39]، وكان هؤلاء يشكلون ثقلاً اجتماعياً وسياسياً ليس من السهل تجاهله. صب هذا التباين في مصلحة برسي كوكس المسؤول – بحسب مفردات مؤتمر القاهرة – عن تنفيذ منهاج انتخاب فيصل ، فأوعز إلى مجلس الوزراء العراقي (الحكومة المؤقتة) بإتخاذ ما يلزم لاجراء إستفتاء شعبي، يعتمد فيه أسلوب المضابط ، لكونه يتوافق مع رغبة تشرشل في ضرورة أن يتم الإنتخاب من الشعب مباشرة، وليس من مجلس عراقي [40]. تلك الرغبة لم تكن لتخلوا من مرامي سياسية، ذلك إن إنتخاب مجلس عراقي من قبل العراقيين يقوم بدوره بإنتخاب فيصل سيعطي فيصل ميزة في مفاوضاته القادمة مع الساسة البريطانيين بشأن صلاحياته، فضلاً عن ذلك الخشية من أن يؤدي إنتخاب المجلس إلى وصول عناصر وطنية تثير المتاعب لبريطانيا.

جرى الإستفتاء في يوم التاسع والعشرين من تموز، وكانت نتيجته النهائية بحسب المصادر الرسمية (دار الأعتماد البريطانية) تفيد بتصويت (96%) من العراقيين المشاركين فيه لصالح الامير فيصل ملكاً على العراق [41] ، وبالرغم من كونها ليست دقيقة وعلمية، لان العديد من المناطق قد صوت عنها وجهاؤها وشيوخ عشائرها، فضلاً عن عدم وجود قانون انتخابي وعدم إستبعاد أن تكون لدار الاعتماد يداً فيها ، لاظهار طغيان شعبية فيصل عند العراقيين، وهذا بحد ذاته رسالة واضحة المعاني للمؤسسة الدينية في النجف ومن يعارض فيصل والمشروع البريطاني، لكن هذا لايمنع من توفر اكثرية لصالح فيصل. وجد فيصل بعد إنتخابه، إن الفرصة مؤاتية له لمفاتحة برسي كوكس، بما أشترط عليه البريطانيين في قبوله لعرش العراق، بشأن تحديد طبيعة العلاقة بين العراق وبريطانيا في المرحلة الجديدة، وفقاً لصيغة تحالفية بديلة عن الانتداب، تضمن له دوراً سياسياً فاعلاً في السلطة، وترضي الوطنيون العراقيون الذين ينظرون اليه كشخصية قومية، مع عدم الاضرار بالتزامات بريطانيا ومصالحها في العراق. ويبدو إن كوكس المدرك بان تنصيب فيصل ضرورة إقتضتها الحاجة لحل معضلة السياسة البريطانية في العراق، إقتنع إن ذلك يتطلب أن لايظهر فيصل كدمية بيد بريطانيا، مما سيعزز من رصيد المعارضين لسياستها في العراق [42]؛ فاقنع بدوره تشرشل بواقعية مطالب فيصل، وإن الإنتداب في العراق اضحى طرازاً عتيقاً لاينسجم وطبيعة المرحلة[43]. وفي التاسع عشر من آب عقدت وزارة المستعمرات مؤتمراً، نوقش فيه الصيغة البديلة للانتداب بما لايتعارض ومسؤولية بريطانيا أمام عصبة الأمم، وإستخلص المؤتمرون انه من الضروري عدم تأخير تنصيب فيصل، [44] وفي اليوم التالي بعث تشرشل إلى كوكس رسالة ذكر فيها رغبة الحكومة

البريطانية بعقد معاهدة طويلة الامد مع العراق باسرع وقت ممكن [45] . ترك إختيار موعد التتويج لفيصل فأختار بنفسه يوم الثالث والعشرين من آب 1921 الذي يوافق الثامن عشر من ذي الحجة 1339هـ، ويصادف يوم الغدير الذي يحتفل به الشيعة بوصفه اليوم الذي اوصى به النبي محمد (ص) للأمام علي (ع) بالخلافة، في محاولة لكسب ودهم وتذكيرهم بأنه من سلالة آل البيت (عليهم السلام) ويحترم عقائدهم [46] . جرى التتويج في ساحة القشلة في بغداد، والقى خلاله الملك فيصل خطابا حدد فيه اولويات سياسته وأبرزها : اجراء الإنتخابات العامة وجمع المجلس التأسيسي والذي ستوكل له مهمة إقرار دستور للبلاد وإقرار قانون إنتخابات تيابي والتصديق على المعاهدة العراقية – البريطانية المقبلة [47]. بعد تسلم الملك فيصل عرش العراق قدمت الحكومة العراقية المؤقتة إستقالتها، ايذاناً ببداية عهد جديد، تماشياً مع التقاليد البرتوكولية المعروفة في الدول الملكية الدستورية، وكان على فيصل إختيار رئيس وزراء يكلفه بتشكيل حكومة جديدة ووجد أن على الحكومة مهاماً جسيماً أخطرها ابرام المعاهدة العراقية البريطانية التي ستحل شكلياً محل الإنتداب، الامر الذي يتطلب حكومة تحظى بدعم شعبي، وعدم معارضة المؤسسة الدينية في النجف، لذا حاول إستمالة الاخيرة، فارسل الشيخ عبد الواحد الحاج سكر إلى النجف للتداول مع بعض المرجعيات امثال الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ محمد جواد الجواهري [48]؛ وهما يمثلان مرجعيتين اقل تشدداً ازاء تنصيبه، لاسيما بعد تنازل مرشحها المفضل الشيخ خزعل عن الترشيح لصالح فيصل بعد أختياره في مؤتمر القاهرة.

لم يوفق موفد الملك في مسعاه، إذ رفضا المشاركة في تشكيل الحكومة وعلى الارجح أن خشية الشيخين من أن يؤدي قبولهما إلى إنقسام حاد في المؤسسة الدينية يضعف من موقفها المعارض للوجود البريطاني، فضلاً عن ان مكانتهما الدينية كمرجعين، لاتبيح لهما أدبياً تولي مناصب سياسية، قد وقفت خلف هذا الرفض ، وقد بين عبد الواحد الحاج سكر في رسالة إلى الملك فيصل نتائج مداولاته في النجف ، وابرز ما جاء في الرسالة :"... ولايقبل كل فرد منهم ان يكون شاغلاً لاحد هذه المناصب قطعياً، ولا يمكن ذلك سوى انهم يأملون من جلالتك ان لاتجعل في هذه المناصب الا المتدين المسلم، الوطني ، خصوصاً رئاسة الوزارة واخص منها وزارة الداخلية، فان عليها المعول بعد الله حيث يترتب عليها امور مهمة تخص تشكيل المؤتمر المطلوب من حضرتكم [المجلس التأسيسي] تشكيله بالوقت العاجل على الوجه الكامل ... " [49].لم تلق خطوة فيصل ترحيباً من كوكس ، بعدّها ستؤثر سلباً على المشروع البريطاني بشأن خلق نخبة حاكمة موالية لبريطانيا، فضلاً عن علمه بان المعاهدة القادمة سوف لن تبتعد في جوهرها عن بنود لائحة الانتداب، نظراً لإلتزامات بريطانيا القانونية أمام عصبة الأمم والتي تصب في مصلحتها أصلاً، مما يتطلب حكومة موالية لبريطانيا، لذا أصر كوكس على تولي عبد الرحمن النقيب الوزارة، بالرغم من معارضة فيصل الذي أضطر إلى الموافقة، واعلن في الثامن عشر من ايلول 1921 عن تشكيلها ، كانت التوليفة الوزارية نسخة من الحكومة المؤقتة من حيث التمثيل الأثني والديني والطائفي ، فلم تضم سوى شيعياً واحداً هو الشيخ عبد الكريم الجزائري وزيراً للمعارف، وقد رفض المشاركة فيها ، فأنيطت بشيعي اخر هو السيد هبة الدين الشهرستاني [50].ويثار تساؤل ، اليس ما قام به كوكس امراً واقعياً، لكون المرجعية الدينية في النجف، كانت معارضة للسياسة البريطانية في العراق، فضلاً عن أن سياسة الدولة العثمانية تجاه الشيعة قد حرمهم من كفاءت ادارية؟يجاب أن ذلك سيكون واقعياً في حال كان أغلب وزراء حكومتي النقيب الاولى والثانية من ذوي الكفاءات الادارية – لنا خير مثال فيما ذكره خيري العمري من طرائف عن هؤلاء الوزراء تبين مدى ضحالة عقليتهم بحيث كانت مادة يتندر بها البغداديون في المقاهي [51].
وعلى الارجح إن حجة كوكس في أختيارهم كانت خضوعهم لمشورة المستشارين البريطانيين، مقابل

ذلك يمكن القول أن التحجج بعدم وجود شخصيات شيعية قادرة على تولي وزارة هي في الأصل بيد البريطانيين، فعلى سبيل المثال برز في النجف تيارين أصلاحيين ذوي ثقافة عالية ، منذُ العام 1908، أحداهما ذا نزعة اسلامية والآخر تغريبية علمانية [52] . وبالطبع ليس كل الشيعة يخضعون لإرادة المرجعية الدينية في النجف – وهو ما يفسر – إقدام الشهرستاني على المشاركة في الوزارة، لكن يبدو ان السياسيين البريطانيين في العراق قد وظفوا علاقة الشيعة بالمرجعيات الدينية لصالح أهدافهم ونجد ذلك واضحاً في جواب المس بيل، عن سؤال لاحد العراقيين بشأن، موقف بريطانيا في حال وصول الشيعة إلى حكم البلاد في ظل نظام برلماني دستوري، إذ نص :" فنحن كأجانب لانستطيع التفريق بين السني والشيعي، غير انك لو تركت الأمر بايديهم فأنهم سيتغلبون على الصعوبة بنوع من أنواع التحايل والتمويه، كما فعل الاتراك ... على أن السلطة النهائية يجب ان تكون في أيدي السنة، برغم من أقليتهم العددية، والا فستكون عندك دولة يسيرها المجتهد وهو امر خبيث جداً " [53] .

مما لاشك فيه أن المس بيل لاتقصد الوطنيين السنة بل الموالين لبريطانيا من أصحاب الوجاهة والنفوذ والضباط الشرفيين الذين ايدوا الإنتداب البريطاني ، فضلاً عن أن سياسة التفرقة الطائفية هي أحدى السياسات المعروفة لكل محتل، بوصفها جزء لا يتجزء من سياسة فرق وسد ،ناهيك عن حُكم الأقليات يسهل السيطرة عليه على عكس حُكم الأغلبية .

الخاتمة

– لم تغيير المرجعية الدينية في النجف الأشرف من موقفها الرافض للسيطرة البريطانية على العراق مهما تغير شكلها ، لهذا رفضت الانتداب وخرجاته .

– لم تكن المرجعية الدينية معارضة لتأسيس الدولة في العراق من حيث المبدأ، بل سعت جاهدة في تأسيسها ولم تقف التباينات المذهبية عائقاً أمام الترحيب والسعي لأقامتها، شريطة أن تكون مستقلة .

– على الرغم من الضغوط التي واجهتها المرجعية الدينية في النجف الأشرف بعد إخفاق ثورة العشرين عسكرياً ، الا أن موقفها الرافض للإنتداب البريطاني لم يتغير .

– لم تتمكن المرجعية الدينية رغم ثقلها الإجتماعي والسياسي من القضاء على المشروع البريطاني في تأسيس دولة تحت إشرافها ، بسبب الواقع السياسي الذي فرضته بريطانيا وأثر على العديد من الجهات الداخلية في دفع تلك الجهات المدنية والعشائرية الى التعاطي الواقعي مع الوضع السياسي القائم آنذاك .

– على الرغم من الجهود التي بذلها الملك فيصل بن الحسين من أجل إستقطاب المرجعية الدينية ، الا أن إستمرار التعاطي المبدئي في التعامل مع التطورات السياسية في العراق من قبل المرجعية الدينية ، قد وقف دون تحقيق تلك الجهود المرجو منها .

– تعاطت المرجعية الدينية بعد تتويج فيصل بن الحسين ، بشيء من الواقعية الممزوجة بالتحفظ مع مسالة عدم معارضة تتويج فيصل علناً ، لاسيما بعد مبايعة الشيخ مهدي الخالصي لفيصل ، فضلاً عن وجاهات محلية لها ثقلها الأجتماعي.

الهوامش:

(1) السيد ابو الحسن الاصفهاني: فقيه اصولي والمرجع الاعلى للشيعة الامامية في العراق وخارجه في زمانه. ولد في اصفهان في فارس عام 1867، هاجر إلى النجف لاكمال دراسته في حوزاتها، من مساعدي الشيخ محد كاظم الخراساني وسانده بقوة ايام المشروطه والمستبده، تناصف المرجعية العليا مع الشيخ النائني بعد وفاة شيخ الشريعة الاصفهاني وانفرد بها بعد وفاة النائني ، له العديد من المؤلفات الفقهية، توفي في النجف عام 1946 .ينظر : جاسم محمد إبراهيم سعد اليساري ، السيد ابو الحسن الاصفهاني دراسة تاريخية 1867-1946، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2007 .

(2) الشيخ محمد حسين الغروي النائني : فقيه اصولي وواحد من كبار مراجع التقليد للمدة (1920-1936) ولد في مدينة نائين قرب اصفهان (وسط فارس) في العام (1857) من اسرة دينية معروفة ، وفيها درس المقدمات ، ثم هاجر إلى سامراء حيث حضر دروس الميرزا محمد حسن الشيرازي، كانت تربطه علاقة قوية مع جمال الدين الافغاني، وعلى الارجح انه تأثر ببعض افكاره الاصلاحية. وبعد وفاة الشيرازي انتقل إلى كربلاء ثم إلى النجف . دعم التيار الاصلاحي المؤيد للحركة الدستورية الفارسية، افتى بالجهاد ضد القوات البريطانية. وكان له دوراً بارزاً في معارضة الانتداب البريطاني حتى 1924 ، تعهد عام 1927 بوقف نشاطه السياسي ، توفى في بغداد عام 1936 ودفن في النجف . للمزيد عن حياته ينظر: المحقق النائني تنبيه الأمة وتنزيه الملة، تعريب: عبد الحسين آل نجف، مؤسسة احسن الحديث، قم ، 1419هـ، ص 29-44 ؛ امجد اسعد شلال المحاويلي، محمد حسين النائني " دراسة تاريخية " ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الكوفة ، 2006، ص 20-40.

(3) امجد اسعد شلال، المصدر السابق ، ص 172.

(4) Lord Ronald shay, The Life of Lord Gurzon, London , 1928, P.30.

(5) عبدالامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق 1921-1933، مطبعة الآداب، النجف، 1975 ، ص 53.

(6) إبراهيم الوائلي، ثورة العشرين في الشعر العراقي، بغداد، 1968، ص 73.

(7) عبد الستار شنين علوه الجنابي ، تاريخ النجف السياسي 1921-1941، رسالة ماجستير ، كلية الاداب – جامعة الكوفة، 1997. .

(8) الشيخ فتح الله بن الميرزا محمد جواد الاصفهاني الشهير بـ(شيخ الشريعة الاصفهاني): فقيه اصولي والمرجع الاعلى للشيعة في العراق بين المدة (1920-1921)، ولد في اصفهان عام 1266هـ وفيها تلقى المقدمات، هاجر إلى العراق وأنتقل بين مدنه الكاظمية وكربلاء حتى أستقر في النجف الأشرف واكمل دراسته فيها. اجازه الشيخ محمد كاظم الخرساني، تميز في القائه لدرسه ، الذي كان يحضره جمع من المصلحين، قاد ثورة العشرين بعد وفاة الميرزا محمد تقي الشيرازي، توفى في النجف عام 1921م . ينظر: كامل سلمان الجبوري، شيخ الشريعة: قيادته في الثورة العراقية الكبرى 1920 ووثائقه السياسية ، ط1، دار القارئ، بيروت، ص 21-52.

(9) عبد الشهيد الياسري ، البطولة في ثورة العشرين، مطبعة النعمان، النجف، 1966. ، ص 338-339.

(10) ينظر: علي بازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، ط2 ، مطبعة الاديب ،1991 . ص 227.

(11) ينظر: عبد الله بن الحسين، مذكرات الملك عبد الله، مطبعة الرائد، عمان، 1947، ص 242.

(12) See F.O.371/5038/E9252. teleqram from Civil commiss-ioner, Baghdad, to Foreign office, dated July 31, 1920.

(13) فيليب وبلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي، ط1، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، 1949 ، ص 241.

(14) كاظم نعمة، المصدر السابق، ص 57.

(15) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ط7 ، ج1، ، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت ، 2008 ، ص 220.

(16) ونستون ليونارد سبنسر تشرشل، عسكري ورجل دولة بريطاني، تخرج من كلية ساندهيرست الحربية، أنضم إلى حزب الاحرار عام 1904، عضو في مجلس العموم 1899 ، شغل عدة مناصب سياسية ابرزها : وكيل وزير وزارة المستعمرات 1906 ووزيراً للتجارة بين عامي (1908-1910) ثم وزيراً للحربية1914 ، ثم وزيراً للمستعمرات 1921 وعاد وشغل وزارة الحربية عام 1939 ، ثم ترأس الوزارة ابان الحرب العالمية الثانية. ثم عاد وترأس الحكومة البريطانية للمدة (1950-1955) يُعد من أبرز الشخصيات السياسية البريطانية في القرن العشرين توفي في لندن عام 1965. ينظر: محمد يوسف ابراهيم القريشي ، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى 1945، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب - جامعة بغداد ، 2005 .

(17) كاظم نعمة، المصدر السابق، ص 58.

(18) عبد الامير هادي العكام ، الحركة الوطنية في العراق ، ص 54.

(19) برسي كوكس وهنري دوبس، تكوين الحكم الوطني في العراق، ترجمة بشيرفرجو، مطبعة الاتحاد، الموصل، د.ت، ص 47.

(20) الشيخ خزعل بن الشيخ جابر بن مرداو، ينتمي إلى قبيلة كعب العربية، امير امارة المحمرة ولد في البصرة عام 1862، تولى امارة المحمرة بعد مقتل أخيه، عام 1897 ، يعد من الشخصيات المرموقة في شمال الخليج العربي، وكان حليفاً لبريطانيا، انهى رضا بهلوي حكمه في 20 نيسان 1925 وضم المحمرة لسلطته المباشرة، توفي في طهران في26 آذار 1936 ودفن في النجف. ينظر: مجموعة مؤلفين، الشيخ خزعل امير المحمرة، ط2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1989. ؛ مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 105-227.

(21) خيري أمين العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، ط2 ، د.م ، 1998، ص 47.

(22) محمد جبار ابراهيم ، البيئة الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في الفكر السياسي الحديث في العراق (1869-1914) ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب – جامعة بغداد، 2007، ص130- 131 .

(23) عن جمعية البصرة الاصلاحية ومنهاجها ينظر: خولة طالب لفته ، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885-1951 ، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، 2003، ص 61-65.

(24)نقلاً عن : فيليب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق، ص 250.
(25)سنت جون فليبي، ايام فلبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف، بيروت، 1950 ، ص 53.
(26)فيليب ويلارد ايرلاد ، المصدر السابق، ص 246.
(27)غسان العطية، العراق نشأة الدولة 1908-1921 ، ترجمة : عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن، 1988.
، ص 472.
(28)نقلاً عن : مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية 1897-1925 ، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1971، ص 312.
(29)عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج1، ص 210.
(30)وصل فيصل إلى البصرة يوم 23 حزيران 1921 قادماً من جدة، بعد أن ازالت الحكومة البريطانية كل العوائق امامه. فعلى الصعيد الخارجي تم تطمين فرنسا المعترضة على ترشيحه، بان فيصل لم يقدم على أي عمل يضر مصالحها في سوريا ولم يكن ذلك صعباً نظراً لحاجة فرنسا لدعم بريطانيا في مسألة تحجيم المانيا بعد الحرب وكذلك تم حسم مسألة الامير عبد الله شقيق فيصل باعطائه عرش شرق الاردن؛ اما داخلياً فتم نفي طالب النقيب إلى جزيرة سيلان في 16 نيسان 1921. عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية... ، ص 57 ؛ طالب مشتاق، اوراق ايامي، ط2، الدار العربية للطباعة، بغداد، 1989، ص 96.
1- (31) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، دار المنتدى، بيروت، 1990، ج2، ص 256؛ عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار للنشر، بيروت،1973، ص178.
(32)العراق ((صحيفة)) العدد 13، 7 تموز 1921، الملحق المسائي.
(33)ينظر: فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق ، ص 239 ؛ البرت م منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة :هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1978، ص 178؛ فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي، ط1، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، المكتبة العصرية، بغداد، 2006، ص 47.
(34)محمد مهدي الخالصي: فقيه اصولي ومن كبار مراجع التقليد، ولد في الكاظمية عام 1860، درس في النجف، ثم عاد إلى الكاظمية، يعد من مؤيدي التيار الاصلاحي، كان مؤمناً بان العمل السياسي واجباً شرعياً، عارضه ابرام معاهدة 1922 بين العراق وبريطانيا واجراء انتخابات المجلس التأسسي وعلى اثرها نفته السلطات العراقية عام 1923 إلى بلاد فارس، التي توفي فيها عام 1925. ينظر: محمد صالح الكاظمي، احسن الاثر فيمن ادركناه في القرن الرابع عشر، مطبعة النجاح، بغداد، 1934، ص 8-14.
(35)جعفر عبد الرزاق، الدستور والبرلمان... ، ص 175 ؛ حسن شبر، تاريخ العراق المعاصر، ج2، ص 260، 261؛ محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ط1، مطبعة الفلاح ، بغداد، 1924، ص 365.
(36)نقلاً عن : عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج1، ص 231.
(37)نقلاً عن: المصدر نفسه، ج1، ص 231.
(38)في مقدمة هؤلاء العديد من رجال الدين في الكاظمية امثال: محمد مهدي صدر الدين والسيد أحمد السيد حيدر والشيخ عبد الحسين ال الشيخ ياسين والسيد إبراهيم السلماسي والسيد حسن الصدر والسيد محمد السيد حيدر والسيد حسن صدر الدين. ينظر: جعفر عبد الرزاق، الدستور والبرلمان ... ، ص 174.
(39)عبد الشهيد الياسري، المصدر السابق، ص 97.

(40)المس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة وتعليق: جعفر الخياط، دار الحرية للطباعة، بغداد ، 1977، ص 239.

(41)ينظر: غسان العطية، المصدر السابق ، ص 476.

(42)عن مناقشات فيصل مع برسي كوكس الممهدة لتتويجه . ينظر: كاظم نعمة، المصدر السابق، ص 74-77.

(43)توبي دود، اختراع العراق، ترجمة عادل العامل، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ط1، ص 53.

(44)كاظم نعمة، المصدر السابق، ص 77.

(45) See: C.O.730-4-41616.tel.Personal, From Churchill to cox, dated August 20, 1921.

(46)عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي ، ج1، ص 233.

(47)عن نص الخطاب ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص 66-68.

(48)عبد الستار شنين الجنابي، المصدر السابق ، ص 74.

(49)د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ، رسائل الشيوخ إلى الملك فيصل، الملفة رقم (1103)، رسالة الشيخ عبد الواحد الحاج سكر إلى الملك فيصل الأول في الأول من ايلول 1921، وثيقة رقم (7) ، ص 7.

(50)ضمت الوزارة إلى جانب رئيس الوزراء كل من رمزي بك وزيراً للداخلية، وساسون حزقيل وزيراً للمالية، وناجي السويدي وزيراً للعدلية، وجعفر العسكري وزيراً للدفاع، وحنا خياط وزراً للصحة، وعزت باشا وزيراً للاشغال العامة، وعبد اللطيف المنديل وزيراً للتجارة، وعبد الكريم الجزائري وزيراً للمعارف، ومحمد علي فاضل وزيراً للاوقاف. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص 74-75.

(51)ينظر: خيري العمري، المصدر السابق ، ص 43-45.

(52)عن التيارات الاصلاحية الفكرية في النجف ينظر: عدي حاتم المفرجي ، النجف الاشرف وحركة ... ، ص 20-60.

(53)المس بيل، المصدر السابق ، ص 188-189.